غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

تحليل الاداء الكلي لمؤشرات ميزانية المملكة

للعام المالي ٢٠١٩م

قطاع الشؤون الاقتصادية
مركز المعلومات والدراسات
ديسمبر ٢٠١٨ م

المحتويات

مقدمة ١

القسم الأول : الافاق المستقبلية لميزانية المملكة للعام ٢٠١٩م..... ٢

القسم الثاني : التطورات الاقتصادية..... ٩

القسم الثالث : النتائج الفعلية للسنة المالية ١٤٣٩ / ١٤٤٠هـ (٢٠١٨م) ١١

القسم الرابع : ميزانية السنة المالية القادمة ١٤٤٠ / ١٤٤١هـ (٢٠١٩م)..... ١٣

خاتمة ٢٣

مقدمة

بمناسبة صدور الميزانية العامة للمملكة للعام المالي ١٤٤٠/١٤٤١هـ

يَسُرنا إيضاح النتائج الفعلية للسنة المالية للعام ١٤٣٩/١٤٤٠هـ (٢٠١٨م) واستعراض

أهم الملامح الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي الجديد ١٤٤٠/١٤٤١هـ ،

(٢٠١٩م) وتطورات الاقتصاد الوطني.

القسم الأول

الافاق المستقبلية لميزانية المملكة للعام ٢٠١٩م

- حملت الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية للسنة المالية ١٤٤٠ / ١٤٤١ هـ في طياتها إشارات عديدة عن مدى اهتمام القيادة الرشيدة بتحقيق اهداف وطموحات رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتنفيد خطط التحول الوطني، وتنويع مصادر الدخل وبناء الاحتياطيات، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، وتوسيع وتطوير مشاريع البنية التحتية للاقتصاد السعودي، والتحول الي اقتصاد المعرفة، وتنمية وتطوير العنصر البشرى، وإعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن السعودي بشكل مباشر.

- **وبالقراءة التحليلية لميزانية المملكة للعام الجديد تم رصد اهم (١٠) دلالات واشارات تم استخلاصهم من مؤشرات ميزانية المملكة للسنة المالية ١٤٤٠ / ١٤٤١هـ:**

(١) ميزانية المملكة للعام المالي الجديد ٢٠١٩م تواصل دعم الاهداف الكلية لرؤية المملكة ٢٠٣٠

- تأتي ميزانية المملكة للعام المالي الجديد ١٤٤٠/١٤٤١ هـ (٢٠١٩م) لتمثل مرحلة جديدة من مراحل التحول الاقتصادي للمملكة، وكخطوة جديدة لدعم الأهداف الكلية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ ، المتمثلة في تطوير هيكل الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره، وتعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة في كل المجالات، وضبط الإنفاق الحكومي ورفع كفاءته، في ظل النهوض بالخدمات التي تمس المواطن السعودي بصفة مباشرة.

- تعكس مؤشرات ميزانية ٢٠١٩م جدية المملكة في تحقيق أهدافها وطموحها التنموية، وتحسين قدرات اقتصادها التنافسي، وتنمية الإيرادات غير النفطية، واستحداث مصادر ايرادات جديدة ، لتحقيق الاستقرار المالي، لذلك فمن المقدر أن تبلغ إجمالي الإيرادات حوالي ٩٧٥ مليار ريال، بنسبة زيادة ٩% عن المتوقع في عام ٢٠١٨م، ومن المتوقع أن تصل إلى ١٠٤٢ مليارات ريال في عام ٢٠٢١م، بمتوسط نمو سنوي يبلغ ٥,٣%، حيث يتوقع أن تسجل الحصيلة من الضرائب ١٨٣ مليار ريال في عام ٢٠١٩م، وذلك بمعدل نمو ١٠,٨% مقارنة بعام ٢٠١٨م، إلى أن تصل إلى ٢٠١ مليار ريال في عام ٢٠٢١م.

- كذلك تشير مؤشرات النفقات إلى أن المملكة أعطت الأولوية لانتعاش اقتصادها، وتعزيز مكاسبه، من خلال تحديد أولويات الإنفاق بدقة، مع التركيز على المشاريع النوعية ذات العائد المجدي، وترتيبها بحسب الأولويات الاستراتيجية، ووضع آليات فاعلة للمتابعة ومراقبة الأداء، لذلك فإن إجمالي النفقات المقدرة في العام ٢٠١٩م نحو ١١٠٦ مليار ريال، بارتفاع نسبته ٧,٣% مقارنة بما صدرت به ميزانية ٢٠١٨م، ويتيح هذا الارتفاع التوسع في الانفاق على مخصصات مبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتوسع في الانفاق ذي الاثر الاجتماعي وزيادة الانفاق الاستثماري الهادف الى تحفيز النشاط الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية، بما ينعكس على زيادة النشاط الاقتصادي.

(٢) ميزانية العام المالي الجديد تثبت قدرة المملكة على تحقيق الاستدامة المالية، بالرغم من تزايد الدين العام

- استمرت وزارة المالية في اتباع سياسة تمويلية متنوعة ما بين اصدارات الدين والسحب من ودائع الحكومة والاحتياطي العام للدولة ، لتمويل عجز الميزانية خلال العام المالي الحالي ٢٠١٨م، ويتوقع نهاية عام ٢٠١٨م أن يبلغ إجمالي الدين العام ٥٦٠ مليار ريال، أي ما يعادل نحو ١٩,١% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، مقارنة مع ٤٤٣ مليار ريال أي ما يعادل نحو ١٧,٢% من الناتج المحلي الاجمالي للعام السابق، ويرجع هذا الارتفاع الكبير في حجم الدين إلى توجه المملكة لسياسة الاقتراض لسد العجز المالي للدولة، وحتي تتحقق أهداف ونتائج برامج الاصلاح الاقتصادي، وقد استغلت الدولة تصنيفها السيادي الاستثماري في إصدار سندات الدين في الأسواق العالمية بنسب عوائد جيدة، وشهد إقبالاً كبيراً من المستثمرين الأجانب، الأمر الذي يدل على الثقة المالية السياسية للمملكة، وعلى الرغم من تزايد حجم الدين العام للمملكة هذا العام مقارنة بحجمه في عام ٢٠١٤م، إلا أن نسبته من الناتج منخفضة مقارنة ببقية دول الخليج ومجموعة العشرين، والتي يمثل دينها العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي نسب أعلى من المملكة العربية السعودية.

- ويعد الدين العام الداخلي ضرورة فرضتها الظروف المالية والنقدية للمملكة، نتيجة تطبيقها برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، إلا أن سياسة الاقتراض الداخلي كي تكون مفيدة، يجب أن تكون أموال القروض الداخلية أموالاً مكتنزة، وأن تستخدم في استثمارات منتجة، وأن تلبي مطالب المجتمع، لذا تم تأسيس مكتب إدارة الدين العام في الربع الرابع من عام ٢٠١٥م، والذي يتمثل دوره في تأمين احتياجات المملكة من التمويل بأفضل التكاليف الممكنة على المدى القصير والمتوسط والبعيد مع مخاطر تتوافق مع السياسات المالية للمملكة، و تحقيق استدامة وصول المملكة الى مختلف الأسواق العالمية وبتسعير عادل.

- أكدت ميزانية المملكة الجديدة على تمتع حكومة المملكة بالخبرة والحكمة في تعاملها مع الازمات الاقتصادية المحلية والعالمية. وقدرتها على الاستدامة المالية، حيث استطاعت المملكة ومازالت الوفاء بالتزاماتها المالية وخدمة ديونها، من دون الحاجة إلى إعادة جدولة الديون أو تراكم متأخرات أو هي القدرة على تحمل الديون من دون الحاجة إلى إجراء تعديلات كبيرة في السياسات المالية مستقبلاً لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات العامة. كما تدل المؤشرات على قدرة السلطات المالية السعودية على اتخاذ قرارات متزامنة تتعلق بتعديل النفقات والإيرادات الحكومية آنياً، حيث إنه يجب على السلطات المالية اتخاذ قراراتها وفق التكاليف والإيرادات الحدية للموارد والاستخدامات، بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية في المستقبل.

(٣) ميزانية العام الجديد تؤكد نجاح المملكة في ترشيد الإنفاق الحكومي، وتقلص الفجوة بين الإنفاق الفعلي والإنفاق المقدّر له في الميزانية

- أدى اعتماد المملكة العربية السعودية التاريخي على النفط كمصدر رئيسي للدخل إلى اختلال التوازن المالي بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط ابتداءً من العام ٢٠١٤م، وتجاوز النفقات الفعلية لتقديرات الموازنات، الأمر الذي كان سيقود المملكة إلى توابع اقتصادية خطيرة، لولا أن بدأت في العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية العاجلة تحت مظلة رؤية ٢٠٣٠ ، والتوجه نحو الترشيد الفعال للإنفاق، وتأسيس مكتب ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي التابع لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنموية، وكذلك تأسيس وحدة الشراء الاستراتيجي. وتنفيذ العديد من الاجراءات، لضمان تقلص الفجوة بين الإنفاق الفعلي والإنفاق المقدّر له في الميزانية، وتوجيه الدعم وتمكين المواطنين من الاستهلاك بمسؤولية.

- وبالفعل فمؤشرات الميزانية الجديدة تؤكد مدى فعالية الإنفاق والالتزام بمصروفات الميزانية، فمن المتوقع ان يبلغ إجمالي النفقات الفعلية لعام ٢٠١٨م نحو ١٠٣٠ مليار ريال، مقابل ما كان مقدر لها بميزانية نفس العام بنحو ٩٧٨ مليار ريال في ميزانية نفس العام، في حين بلغ إجمالي النفقات الفعلية لعام ٢٠١٧م نحو ٩٣٠ مليار ريال.

(٤) الإصلاحات الاقتصادية السعودية تدفع الإيرادات غير النفطية لمزيد من النمو

- اكدت المؤشرات تقدم ملحوظ في أداء الاقتصاد السعودي، تمثلت في مزيد من التحسن بالإيرادات غير النفطية، ورفع كفاءة الإنفاق العام، مع المحافظة على جودة ومستوى الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، كونها أهم أولويات الإنفاق الحكومي. في دلالة واضحة على جدوى الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت السعودية في تنفيذها.

- كذلك فمن المتوقع أن يخفف النمو في الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي من حدة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يوضح الاداء الفعلي للنصف الاول من العام نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنحو ١,٤% حيث نما القطاع غير النفطي بنحو ٢% والقطاع النفطي بنسبة ١% ، ومن المتوقع استمرار تحسن مؤشرات الاداء الاقتصادي خلال النصف الثاني من العام، ليبلغ نمو الناتج المحلي ٢,٣% بنهاية العام الحالي ٢٠١٨م.

(٥) اتساق أهداف الانفاق في ميزانية عام ٢٠١٩م مع الأولويات في الأعوام القليلة الماضية

- بالرغم أن مخصصات الانفاق في ميزانية عام ٢٠١٩ شملت جميع القطاعات، إلا أن أولويات الصرف جاءت متسقة مع الأولويات في الأعوام القليلة الماضية، حيث شكلت مخصصات قطاع الخدمات العسكرية والأمنية، وقطاع التعليم، وقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية، وقطاع الموارد الاقتصادية نسبة ٦٢ % من إجمالي المخصصات.
- جاء قطاع التعليم في المرتبة الاولي لمخصصات الصرف، وذلك اتساقاً رؤية المملكة في تنمية القدرات البشرية؛ وتطوير العنصر البشري السعودي، وتغذية سوق القوي العاملة بالعمالة المدربة الماهرة، فقد خصصت الموازنة التقديرية للعام ٢٠١٩م نسبة ١٧,٥% من إجمالي حجم المصروفات العامة في هذه الميزانية.
- جاء القطاع الأمني والعسكري في المرتبة الثانية لمخصصات الصرف، وذلك اتساقاً مع التطورات السياسية والاجتماعية الراهنة، وما تقتضيه من أجل تعزيز إجراءات الحماية الوطنية والسيادية للمملكة على أراضيها؛ فقد خصصت الموازنة التقديرية للعام ٢٠١٩ م نحو ١٧,٣ % من المصروفات لمواجهة المتطلبات الامنية والعسكرية.
- في حين جاء قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية في المرتبة الثالثة ضمن سلم الإنفاق العام؛ حيث خصص لهذا القطاع حوالي ١٥,٦ % من إجمالي حجم المصروفات العامة في هذه الميزانية.

(٦) ميزانية ٢٠١٩م خطوة جديدة نحو تضييق الفجوة التنموية بين مختلف مناطق المملكة

- أكدت ميزانية العام المالي الجديد علي استمرار المملكة في تنفيذ مشاريع تنموية جديدة ومتنوعة بجميع مناطق المملكة، بهدف تعزيز الميزات التنافسية لمناطق المملكة وفقاً لرؤية ٢٠٣٠، وكخطوة جديدة لتضييق الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة، والحد من التمركز السكاني في بعض المدن دون غيرها، والتغلب على اثار ارتفاع النمو السكاني بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.
- تم تخصيص نحو ٦٢,٢ مليار لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات وهيئات تطوير المناطق والمدن ، والتي تضمنت المبالغ المخصصة لمبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، والمقدر بمبلغ ١١,٩ مليار ريال.

(٧) المملكة تعزز استدامة النمو الاقتصادي للقطاع الخاص غير النفطي، واستقطاب الاستثمارات الخاصة

- تشير مؤشرات الميزانية إلي أن ما تم تخصيصه لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل قد بلغ حوالي ٧٠ مليار ريال تشمل ميزانية المشاريع، مما يؤكد مدى التزام المملكة بمواصلة برنامجها الانفاقي، وحرصها على تطوير وتحديث البنية التحتية باعتباره أفضل الطرق لاستقطاب الاستثمارات الخارجية، وكإحدى الطرق الرئيسية لتنويع مصادر الدخل وتوطين رؤوس الأموال السعودية المهاجرة.

- ويعد الاستثمار في البنية التحتية المحفز الأكبر لكي يساهم القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقود الإنفاق الرأسمالي نمو القطاع الخاص غير النفطي، بحدوث زيادة في الطلب على خدمات بعض القطاعات الكبيرة في الاقتصاد الخاص، كقطاعات التشييد والنقل والمرافق، كما أنه دافعاً لاستقطاب رجال الأعمال السعوديين الذين استثمروا أموالهم في الأسواق الخارجية، وبصفة عامة فإن المملكة تعمل على تعزيز استدامة نمو القطاع الخاص بطريقة مباشرة من خلال المشاريع التي تطرحها الجهات الحكومية، ومن خلال المبادرات التي تحرك أعمالها ميزانية العام الجديد.

- ومن ناحية أخري فإن ميزانية المملكة التوسعية ستكون قادرة على حماية الاقتصاد من التأثيرات السلبية المحتملة لبعض الإجراءات، مثل زيادة رسوم المرافقين، وزيادة رسوم العمالة الوافدة، وإصلاح أسعار الطاقة، كما أن « وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص» في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية تتولي مهمة تقديم الحافز للقطاع الخاص، وإيجاد إطار لتطوير المحتوى المحلي، وضمان حدوث التطور المطلوب في القطاعات الاقتصادية.

(٨) أظهرت مؤشرات الميزانية أنه لا مساس بالخدمات المباشرة المقدمة للمواطن السعودي

- سلكت الميزانية الجديدة استراتيجية متوازنة في آليات توجيه الانفاق للقطاعات المختلفة التي تمس المواطن السعودي بشكل مباشر، كونه هو الغاية لتحقيق الأهداف التي تسعى المملكة إليها من خلال الاستثمار في العنصر البشري، والتي تنعكس إيجاباً على الوطن والمواطنين، ويظهر ذلك بوضوح باعتماد المبالغ اللازمة لدعم تطوير الخدمات الصحية وبرامج التنمية الاجتماعية ومعالجة الفقر، والإسراع بإتمام البرامج والمشاريع التنموية التي تهتم برقي المواطن وتطوره، وتوفر الخدمات الضرورية وتيسيرها للمواطنين، وتمكين مؤسسات الدولة وهيئاتها من أداء الدور المنوط لها تجاه المواطنين على النحو الأفضل.
- فقد أظهرت مؤشرات ميزانية ٢٠١٩م أنه لا مساس بالخدمات المباشرة المقدمة للمواطن السعودي كالخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والبلدية والمياه والصرف الصحي والطرق، وكافة مشروعات البنية الأساسية، وتوفير المخصصات المالية المناسبة لضمان جودة تلك الخدمات.

(٩) مخصصات التعليم تؤكد حرص المملكة على الاستثمار الأمثل في المستقبل و التحول إلى اقتصاد المعرفة

- يشهد التعليم في المملكة العربية السعودية حالياً العديد من المنجزات والقفزات التطويرية المتلاحقة من خلال تجويد مخرجاته وبالأخص في مجالات العلوم والتقنية، والمعلوماتية، ودعم البحث العلمي، والتطوير التقني وفقاً لتوجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠، بوصفه ركيزة مهمة في تحقيق التقدم، لمواكبة التطورات العلمية والتقنية في العالم، فالتعليم محوراً أساسياً يتقاطع مع كافة المواضيع التي تعنى بالتنمية والتطوير سواء من الناحية الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية أو الصحية، فالمملكة دائماً ما تتطلع الى مستقبل أكثر اشراقاً للأجيال القادمة، وتعمل جاهدة على التحول إلى اقتصاد المعرفة. حيث بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة ما يقارب ١٩٣ مليارات ريال .

(١٠) المؤشرات الايجابية المعلنة تؤكد أن المملكة تمضي قدماً نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة الشاملة

- اكدت مؤشرات الميزانية على جدية المملكة وجاهزيتها في تحقيق رؤيتها ٢٠٣٠م واستمرارها في الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية العديدة التي تقوم بها ، كون إن الإنفاق العام أداة رئيسية لحفز النشاط الاقتصادي وتوجيه الموارد نحو الاستخدامات ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتفق مع المحاور والاهداف التي حددتها في رؤيتها للتحول الوطني المرتكزة على تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الاقتصادية من خلال النهوض بالعنصر البشري وتطوير الخدمات التعليمية والتدريبية والصحية المقدمة له، وتطوير البنية التحتية والنهوض بالخدمات البلدية والاجتماعية والمياه والصرف الصحي في جميع مناطق المملكة، لتوفير بيئة استثمارية متقدمة وجاذبه للاستثمارات.

- كما واصل الاقتصاد السعودي أداؤه المتميز مستفيداً من ارتفاع مخصصات الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية، واستمرار المملكة في الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية العديدة التي تقوم بها لتمكين القطاع الخاص غير النفطي من تحقيق نمو قوي واسع النطاق، فثمنت تقارير عديدة صادرة عن جهات ومنظمات اقتصادية دولية مؤخراً على تميز أداء الاقتصاد الكلي للمملكة، ودورها الاساسي في استقرار السوق البترولية.

- ومن الممكن رؤية ثمار هذه الجهود في بعض النتائج المعلنة، فتلك المؤشرات وغيرها تؤكد أن حكومة المملكة على المسار الصحيح للوصول إلى أهدافها على المدى الطويل، بتحقيق أداء مالي يتسم بالتوازن. رغم التحديات الاقتصاديّة التي لا تزال قائمة، كما أن الإصلاحات والإجراءات الاقتصادية التي جاءت في برنامج تحقيق التوازن المالي أثبتت فاعليتها، حيث أسهمت في إيجاد المزيد من الإيرادات غير النفطية، الأمر الذي يعد مؤشرًا إيجابياً على نجاح سياسات المملكة الاقتصادية والمالية، ودليل على تحقيق المملكة للتقدم بخطى ثابته نحو تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

القسم الثاني

التطورات الاقتصادية

١. الاقتصاد العالمي:

- تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد العالمي عند نسبة ٣,٧ % لكل من عامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م، وذلك بانخفاض قدره ٠,٢ % عن تقديراته السابقة لكلا العامين مقارنة بتقديراته السابقة في شهر يوليو من العام ٢٠١٨م، وعلى الرغم من تحقيقه لمعدلات نمو جيدة إلا أن توقعات الانخفاض جاءت نتيجة للتوترات التجارية بين الاقتصادات الرئيسية في العالم والسياسات المتبعة التي قد تؤدي إلى تفاقمها، فضلاً عن تشديد السياسة النقدية الأمريكية التي تؤثر سلباً على ظروف التمويل العالمية لاسيما على الاقتصادات الناشئة وبالتالي تقييد النمو العالمي.

المؤشرات الاقتصادية العالمية،
خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠١٩م)

البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
نمو الاقتصاد العالمي (%)	٣,٧	٣,٧	٣,٧
معدل النمو في اقتصادات الدول المتقدمة (%)	٢,٣	٢,٤	٢,١
معدل النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية (%)	٤,٧	٤,٧	٤,٧
التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة (%)	١,٧	٢	١,٩
التضخم في الأسواق الصاعدة والدول النامية (%)	٤,٣	٥	٥,٢

المصدر: صندوق النقد الدولي

٢. الاقتصاد المحلي :

- يعد اقتصاد المملكة من أكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إذ يمثل ما نسبته ٢٥%من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة. وقد تضاعف حجم اقتصاد المملكة حتى أصبح من أكبر عشرين اقتصاداً في العالم مرتفعاً من المرتبة السابعة والعشرين عام ٢٠٠٣م .وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي للمملكة على مدى العقد الماضي ٤% سنوياً.

- تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء للنصف الأول من العام الجاري ٢٠١٨م إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نما بنحو ١,٤%، بينما حقق الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي نمواً بمقدار ٢%. كما حقق الناتج المحلي النفطي الحقيقي نمواً بمعدل ١% ، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ١,٢ % و ١,٦ % خلال الربعين الأول والثاني من هذا العام على التوالي، كما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي ١,٦% و ٢,٤ % على التوالي خلال نفس الفترة.

- كما حقق الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي نمواً مدفوعاً بمعدلات إيجابية للقطاعات غير النفطية الرئيسة، حيث سجلت الصناعات التحويلية الأخرى غير النفطية نمواً حقيقياً بمقدار ٥,٣ % للنصف الأول من العام، بينما بلغ النمو الحقيقي لقطاع النشاطات التعدينية الأخرى ٤,٤ % لنفس الفترة. كما سجلت الخدمات في قطاع المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نمواً حقيقياً بمعدل ٣,٢ % للنصف الأول من العام الجاري. وسجلت الخدمات الحكومية نمواً حقيقياً بمقدار ٤,١ % لنفس الفترة. بالمقابل سجلت بعض القطاعات غير النفطية انكماشاً خال الفترة المماثلة من أهمها قطاع التشييد والبناء بمعدل ٢,٨ % يليه قطاع النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات بمقدار ١% في حين انكمش قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة ٠,٥%.

- تشير التقديرات إلى توقع استمرار معدلات النمو الإيجابية للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نحو ٢,٣ % بنهاية عام ٢٠١٨م نظراً لاستمرار تحسن أداء الاقتصاد المحلي مدفوعاً بالإصلاحات الهيكلية وزيادة الإنفاق الحكومي بشقيه التشغيلي والرأسمالي وبما يدعم استمرار تحسن نمو الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي، بالإضافة إلى نمو الناتج المحلي النفطي الحقيقي بمعدلات أعلى نظراً لزيادة الإنتاج.

- وبالنسبة إلى التضخم، سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك نمواً على أساس سنوي بمتوسط قدره ٢,٥ % حتى شهر أكتوبر من العام الحالي ٢٠١٨م مقابل متوسط نمو سلبي نسبته ٠,٧ % في الفترة نفسها من العام السابق، وكانت أقسام التبغ والنقل والفنادق والمطاعم والأغذية والمشروبات الأعلى ارتفاعاً. حيث سجل قسم التبغ أعلى ارتفاع بمتوسط نسبته ٢٨,٤% وارتفاع طفيف في قسم الترفيه والثقافة خلال الفترة. كما سجل قسم أسعار الملابس والأحذية انخفاضاً في مستوى الأسعار بمتوسط نسبته ٧,٧ %. من المتوقع أن يسجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك متوسط نمو قدره ٢,٦ % بنهاية عام ٢٠١٨م مقابل نمو بالسالب نسبته ٠,٩ % في العام السابق.

- شهد ميزان المدفوعات تحسن إيجابي في الحساب الجاري حتى النصف الأول من عام ٢٠١٨م، حيث حقق فائضاً بلغ ١٠٧,١ مليار ريال، مدفوعاً بالتحسن المحقق في ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي اللذين سجال فائضاً بنحو ١٦٤,٨ و ١٥,٢ مليار ريال على التوالي مدفوعة بزيادة صادرات النفط. ومن المتوقع أن يحقق الحساب الجاري فائضاً بحوالي ٣٠٠ مليار ريال حتى نهاية العام الحالي.

القسم الثالث

النتائج الفعلية للسنة المالية ١٤٣٩ / ١٤٤٠ هـ (٢٠١٨م)

١. الإيرادات العامة:

- من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات لعام ٢٠١٨م حوالي ٨٩٥ مليار ريال وذلك بارتفاع نسبته ٢٩,٤ % مقارنة بالعام السابق؛ ويعود ذلك الارتفاع إلى الزيادة المتوقعة في الإيرادات غير النفطية بنسبة ١٢,٤ %مدعومة بتطبيق العديد من المبادرات. ومن جهة أخرى، من المتوقع تحقيق زيادة في الإيرادات النفطية بنسبة ٣٩,٣ % مقارنة بالإيرادات النفطية للعام السابق مدفوعاً بارتفاع إنتاج وأسعار النفط. وبالمقارنة بما تم تقديره في الميزانية، من المتوقع أن يرتفع إجمالي الإيرادات لعام ٢٠١٨م بنسبة ١٤,٢%.

٢. النفقات العامة :

- من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات الحكومية الفعلية حتى نهاية عام ٢٠١٨م نحو ١,٠٣٠ مليار ريال أي ما يعادل ٣٥,١ % من الناتج المحلي الإجمالي، بارتفاع عن الميزانية المعتمدة بنحو ٥,٤ % ، وبارتفاع قدره ١٠,٨ % عن المنصرف الفعلي لعام ٢٠١٧م جراء إعادة العلاوة السنوية وصرف بدل غلاء المعيشة للموظفين المدنيين والعسكريين (١٠٠٠ ريال) وللمتقاعدين ولمستفيدي الضمان الاجتماعي (٥٠٠ ريال) وزيادة مكافأة الطلاب ١٠%حيث ارتفع باب تعويضات العاملين والمنافع الاجتماعية والمصروفات الأخرى جراء هذه الزيادات.

ميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٩/١٤٤٠هـ
(٢٠١٨م)

البيان (مليار ريال)	الميزانية	التوقعات
الايرادات	٧٨٣	٨٩٥
المصروفات	٩٧٨	١,٠٣٠
الفائض / العجز	١٩٥-	١٣٦-

المصدر : وزارة المالية

الإيرادات والنفقات الفعلية
(للأعوام المالية ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨م)

(مليار ريال سعودي)

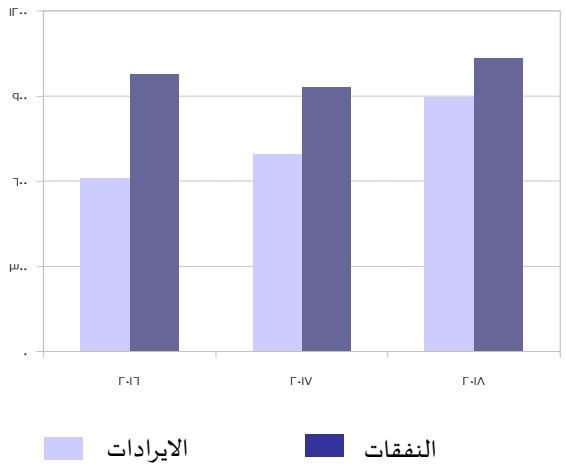

المصدر : وزارة المالية

٣. الدين العام:

- استمرت وزارة المالية في اتباع سياسة تمويلية متنوعة ما بين إصدارات الدين والسحب من ودائع الحكومة والاحتياطي العام للدولة لتمويل عجز الميزانية خلال العام المالي الحالي ٢٠١٨م. حيث قامت الوزارة بتنويع إصداراتها المحلية والخارجية من خلال إصدار صكوك وسندات بحوالي ١٠٨,٦ مليار ريال وذلك حتى شهر سبتمبر من العام الجاري ليبلغ إجمالي الإصدارات المتوقع بنهاية العام ١٢٠ مليار ريال منها حوالي ٤٨,٧ مليار ريال صكوك محلية و٧١,٣ مليار ريال ما بين صكوك وسندات خارجية. وإعادة تمويل للقرض الدولي المجمع. ويتوقع أن يبلغ إجمالي السحب من الاحتياطي حتى نهاية العام حوالي ٥٥,٩ مليار ريال، لتمويل العجز وحزم التحفيز ورفع رأسمال بعض من صناديق التنمية، ويمثل المبلغ المسحوب من الاحتياطي أقل من المبلغ المقدر في الميزانية، بسبب انخفاض العجز عن المقدر، كما تم سداد مدفوعات أصل الدين بحوالي ٣ مليار ريال.

- من المتوقع أن يبلغ إجمالي الدين العام ٥٦٠ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٨م، أي ما يعادل نحو ١٩,١ % من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع ٤٤٣ مليار ريال أي ما يعادل نحو ١٧,٢ % من الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق ٢٠١٧م.

الدين العام
خلال الفترة (٢٠١٣- ٢٠١٨م)

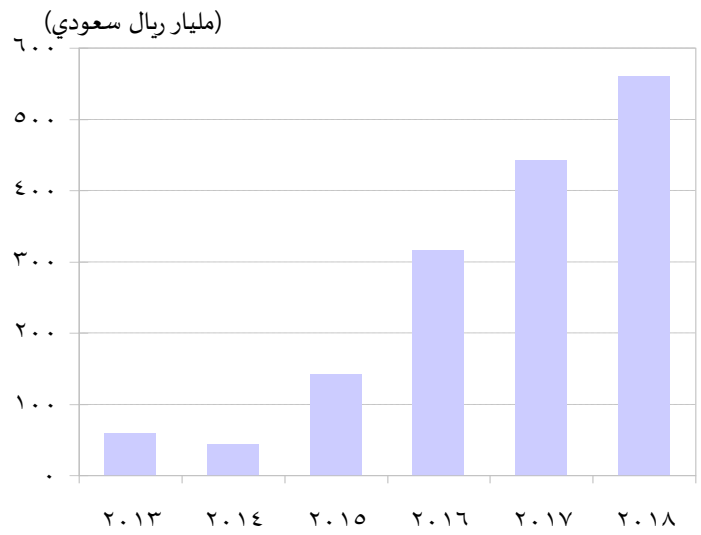

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء

توقعات الدين العام
خلال الفترة (٢٠١٨ - ٢٠٢١م)

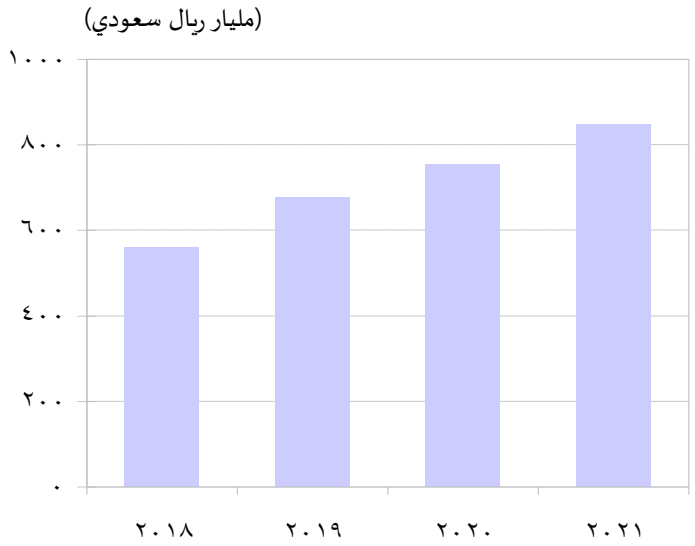

المصدر: وزارة المالية

القسم الرابع

ميزانية السنة المالية القادمة ١٤٤٠/١٤٤١هـ(٢٠١٩م)

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٤٠/١٤٤١هـ

- قُدِّرَتْ الإيرادات العامة بمبلغ (٩٧٥) مليار ريال.
- حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (١,١٠٦) مليار ريال.
- قُدِّر العجز في الميزانية بمبلغ (١٣١) مليار ريال.
- يقدر أن يبلغ إجمالي الإيرادات ستكون حوالي ٩٧٥ مليار ريال في عام ٢٠١٩م بزيادة ٩ % عن المتوقع في عام ٢٠١٨م، ومن المتوقع أن تصل إلى ١,٠٤٢ مليار ريال في عام ٢٠٢١م بمتوسط نمو سنوي يبلغ ٥,٣%.
- يقدر إجمالي الإنفاق في ميزانية العام المقبل نحو ١,١٠٦ مليار ريال مرتفعاً عن المتوقع للعام الحالي بنسبة ٧,٣%، يتيح هذا الارتفاع التوسع في الإنفاق على مخصصات مبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠،والتوسع في الإنفاق ذي الأثر الاجتماعي وزيادة الإنفاق الاستثماري الهادف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتطوير البنية التحتية بما ينعكس على زيادة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وتوفير فرص العمل.

تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة
للعام المالي ١٤٤٠/١٤٤١ هـ

البيان	القيمة (مليار ريال سعودى)
الإيرادات العامة	٩٧٥
النفقات العامة	١,١٠٦
الفائض / العجز	-١٣١

المصدر: وزارة المالية

تقديرات الميزانية العامة للمملكة،
(للأعوام المالية ٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠م)

(مليار ريال سعودى)

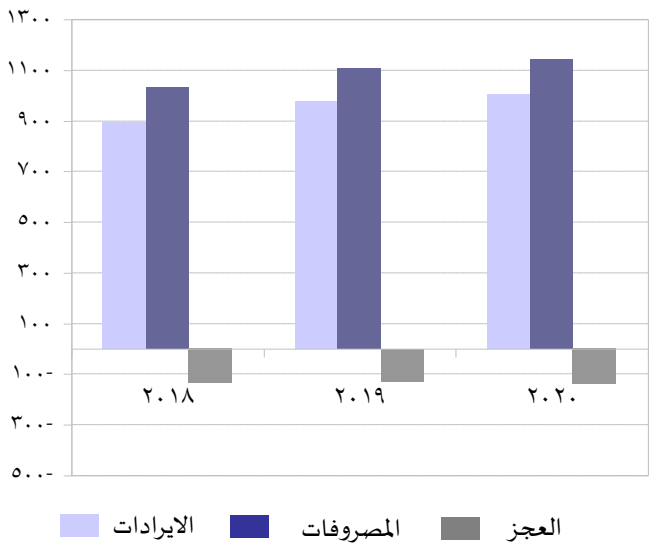

المصدر: وزارة المالية

ما تم تخصيصه للإنفاق على بعض القطاعات الرئيسية
في ميزانية العام المالي ١٤٤٠/١٤٤١هـ

القطاعات	النفقات المتوقعة لميزانية السنة المالية ٢٠١٨م (مليار ريال)	النفقات المقدرة . لميزانية السنة المالية ٢٠١٩م (مليار ريال)	معدل التغير (%)
قطاع الادارة العامة	٢٧	٢٨	١
القطاع العسكري	٢١٨	١٩١	١٢-
قطاع الأمن والمناطق الإدارية	١٠٦	١٠٣	٣-
قطاع الخدمات البلدية	٥٤	٦٢	١٥
قطاع التعليم	٢٠٥	١٩٣	٦-
قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	١٥٩	١٧٢	٨
قطاع الموارد الاقتصادية	١٠٦	١٣١	٢٤
قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	٥٥	٧٠	٢٨
البنود العامة	١٠٠	١٥٦	٥٧
الإجمالي	١,٠٣٠	١,١٠٦	٧

- فيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية :

- **قطاع الإدارة العامة:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الإدارة العامة في ميزانية عام ٢٠١٩م حوالي ٢٧,٦ مليار ريال، وتضمنت المبالغ المخصصة لمبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والمقدرة بمبلغ ١,١ مليار ريال، الخاصة بوزارات (العدل، الحج والعمرة، الخدمة المدنية) والديوان الملكي. تركز مخصصات الميزانية على رفع كفاءة الأنظمة وتطويرها وتحسينها بما يتواكب مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ ،كما تعمل على أتمتة ورقمنة عمليات هذه الجهات لتطوير الخدمات المقدمة وتسهيلها للمواطنين.

- **قطاع التجهيزات الأساسية والنقل:** تم تخصيص حوالي ٧٠,٢٤ مليار ريال لهذا القطاع، تضمنت المبالغ المخصصة لمبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والمقدرة بمبلغ ٣٦,٦٦ مليار. وتشمل تنفيذ المشاريع الرأسمالية للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والإسكان والاتصالات وتقنية المعلومات والخدمات البريدية ومدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ورأس الخير للصناعات التعدينية وجازان للصناعات الأساسية والتحويلية، كما تم تنفيذ طرق رئيسة وثانوية وفرعية واستكمال للطرق القائمة والبدء في تنفيذ بعض الطرق المحورية ليبلغ إجمالي أطوال الطرق التي سيتم استكمالها خلال العام ٢٠١٩م ما يقارب ٣٠٠٠ كيلو متر ليبلغ إجمالي أطوال الطرق الداخلة في الخدمة حوالي ٦٨٢٦١ كيلو متر.

- **قطاع الموارد الاقتصادية:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الموارد الاقتصادية والبرامج العامة في ميزانية ٢٠١٩م حوالي ١٣١,٤ مليار ريال والتي تضمنت المبالغ المخصصة للمشاريع الكبرى ومشاريع ومبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠والمقدرة بمبلغ ٧١ مليار ريال، وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لتكاليف مشاريع قائمة كما تضمنت توفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، وإنشاء السدود، واستبدال شبكات المياه والصرف وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، ودعم الطاقة المتجددة ورفع كفاءة وأداء محطات تحلية المياه، والبنى التحتية للمدن الصناعية، وإنشاء صوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها.

- **قطاع الخدمات البلدية:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الخدمات البلدية في ميزانية ٢٠١٩م ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات وهيئات تطوير المناطق والمدن حوالي ٦٢,٢ مليار ريال، والتي تضمنت المبالغ المخصصة لمبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والمقدرة بمبلغ ١١,٩ مليار ريال، وتشمل الميزانية مشاريع التنمية القائمة، ومشاريع النقل العام، وتنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور لبعض الطرق والشوارع، داخل المدن وتحسيناً وتطويراً لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة إلى استكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار، ودرء أخطار السيول، وتوفير المعدات والآليات.

- **قطاع التعليم:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي ١٩٢,٨٢ مليار ريال والتي تضمنت المبالغ المخصصة لمبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والمقدرة بمبلغ ٤,٨٩ مليار ريال، إضافة إلى مخصص مبادرات برنامج تنمية القدرات البشرية الذي سيتم الإعلان عن تفاصيله لاحقاً، وتضمنت الميزانية إضافات للمشاريع القائمة للمجمعات التعليمية والمدارس لكافة المراحل التعليمية للبنين والبنات بمختلف مناطق المملكة، والمعامل والمختبرات والبنى التحتية وتقنية المعلومات للجامعات والمعاهد وكليات التدريب وتأهيل المرافق الحالية للمدارس والجامعات والمعاهد وكليات التدريب كما سيستمر الصرف على المشاريع التي يتم تنفيذها حالياً بكافة مناطق المملكة.

- **قطاع الأمن والمناطق الإدارية:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الأمن والمناطق الإدارية في ميزانية ٢٠١٩م نحو ١٠٢,٩ مليار ريال، وتضمنت المبالغ المخصصة لمبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والمقدرة بمبلغ ١,٩ مليار ريال، كما تضمنت ميزانية القطاع مشاريع جديدة وإضافات لتكاليف مشاريع قائمة لتوفير المتطلبات الأمنية من المنشآت والتجهيزات والمعدات والأسلحة والذخيرة. كما سيستمر الصرف على المشاريع القائمة التي يتم تنفيذها حالياً ، وأبرزها مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المقرات الأمنية والذي تم اعتماده على خمس مراحل ويشتمل على إنشاء عدد (١٣٧٦) مقراً أمنياً ومشاريع لإنشاء عدد(١٤)مجمعاً سكنياً في خمس مناطق تشتمل على عدد (١٠,٠٠٠)وحدة سكنية حيث سيكون المستلم منها خلال الفترة(٢٠١٦- ٢٠١٩)م (٧) مجمعات سكنية. وتحتوي على(٤,٢٠٠)وحدة سكنية أي ما نسبته ٤٢% من إجمالي المخطط لفترة السنوات (٢٠١٦- ٢٠٢٠)م. كما يجري حالياً تنفيذ مدينتين طبيتين بطاقة سريرية تبلغ (٢,٥٠٠)سرير.

- **القطاع العسكري:**بلغ ما تم تخصيصه للقطاع العسكري في ميزانية ٢٠١٩م نحو ١٩٠,٩ مليار ريال، شاملاً تعويضات العاملين، ومتطلبات التشغيل الأساسية ومشاريع البنى التحتية للمرافق العسكرية، كما تضمنت ميزانية القطاع برامج ومشاريع لتطوير منظومات التسليح والدفاع ورفع القدرات العسكرية لزيادة الفاعلية ورفع كفاءة الأداء وتحديث آليات التخطيط الاستراتيجي، ودعم توطين التصنيع العسكري، وتخصيص مبالغ للصرف على الكليات العسكرية وجامعة الملك سعود بن عبد العزيز الصحية، بالإضافة إلى ما تم اعتماده للخدمات الطبية العسكرية.

- **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية في ميزانية ٢٠١٩م حوالي ١٧٢ مليار ريال، وتضمنت المبالغ المخصصة لمبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والمقدرة بمبلغ ٤٧,٧ مليار ريال، كما تضمنت الميزانية استكمال إنشاء وتجهيز مستشفيات ومراكز

الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ويجري حالياً العمل على إنشاء عدد (٣٥)مستشفى جديد بمختلف مناطق المملكة وبطاقة استيعابية تبلغ (٨٨٥٠)سريراً، وتم خلال العام الحالي استلام عدد (٥) مستشفيات بطاقة استيعابية (١٨٠٠)سرير. وسيكون عدد المستشفيات المستلمة والمتوقع استلامها خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)م (٣٠) مستشفى أي بنسبة ٧٠ % من اجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس وبطاقة سريرية (٦٩٥٠)سرير. وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية تنفيذ وتطوير وتحسين عدد (٥)مدن رياضية، وتطوير وتحسين استادين رياضيين بجدة والدمام، واستكمال الأعمال التطويرية العاجلة لعدد من الاستادات والمدن الرياضية، وتركيب البوابات الإلكترونية لعدد(٦) استادات، وإنشاء عدد (٣)مناطق ترفيهية، كما تم دعم إمكانات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

- **البنود العامة** : بلغ ما تم تخصيصه للبنود العامة في ميزانية ٢٠١٩م نحو ١٥٦,٢ مليار ريال، تضمنت حصة الحكومة للمؤسسة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، وتكلفة الدين، مخصص دعم الميزانية، مخصص حساب الموازنة، ومصروفات الطوارئ.

أهم مبادرات المالية العامة في عام ٢٠١٩م

- تم إعداد ميزانية ٢٠١٩م تماشياً مع مستهدفات "رؤية ٢٠٣٠"، حيث تبنت الحكومة استراتيجية لتطوير أداء المالية العامة في المدى المتوسط، التي من ضمن أهدافها تطوير سياسات مالية مستدامة، وتخصيص وإدارة الموارد المالية بفعالية، وتحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية، والاستغلال الأمثل لأصول الدولة والتمويل المبتكر. حيث تحتوي هذه الاستراتيجية على مجموعة من البرامج والمبادرات التي يأتي من ضمنها تطبيق إطار للمالية العامة متوسطة الأجل، من خلال هذا الإطار تعمل الحكومة على تحديد سقوف الإنفاق للجهات الحكومية، والتنبؤ بإيرادات خزينة الدولة. إضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة حالياً على تطوير مبادئ وقواعد للسياسات المالية في المدى المتوسط ذات أهداف مالية ملموسة، إضافة إلى خلق إطار يمكنها من إدارة المخاطر المالية التي قد تطرأ في المدى المتوسط، وفيما يلي نستعرض الجهود المبذولة على الجوانب المختلفة:

- **جانب الإيرادات**: بدأت المملكة بتنفيذ إصلاحات ستستمر على المدى المتوسط لهدف إيجاد مصادر جديدة لخزينة الدولة لتنمية الإيرادات النفطية وغير النفطية. ولعل من أبرزها:

  - **ضريبة القيمة المضافة:** تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة بدءاً من يناير ٢٠١٨م تنفيذاً للاتفاقية الخليجية بواقع ٥ % للمنتجات والخدمات، ويتوقع أن تصبح أحد المصادر الرئيسة للإيرادات غير النفطية في المملكة. وقد تم تسجيل المنشآت التي تجاوزت مبيعاتها الخاضعة للضريبة أو المبيعات المتوقعة حد مليون ريال قبل ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧م وتحصيلها وتوريدها الى الهيئة العامة للزكاة والدخل. وسيكون على المنشآت التي تتجاوز مبيعاتها السنوية ٣٧٥,٠٠٠ ريال أن تسجل قبل ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨م بحيث تصبح خاضعة للضريبة في العام القادم.

  - **الضريبة الانتقائية:** تهدف هذه المبادرة إلى تنمية الإيرادات غير النفطية وخفض الاستهلاك لبعض السلع، وذلك بتطبيق ضريبة على سلع محددة مثل "المشروبات الغازية، ومشروبات الطاقة، والتبغ ومشتقاته" التي تم تطبيقها في العام الماضي.

  - **تصحيح أسعار الطاقة:** تعد مبادرة تصحيح أسعار الطاقة من أهم مبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي. إذ تهدف المبادرة إلى تحفيز الاستهلاك الرشيد من خلال رفع الدعم التدريجي عن أسعار الطاقة حتى الوصول إلى السعر المرجعي، وذلك لغرض الاستفادة من تكلفة الفرصة البديلة مما يعزز إيرادات المالية العامة، وفي نفس الوقت يشجع على الاستهلاك الرشيد. وتستهدف الحكومة الاستمرار في تنفيذ خطة تصحيح أسعار الطاقة في العام ٢٠١٩م وفي المدى المتوسط حسب ما تم الإعلان عنه في برنامج تحقيق التوازن المالي مع استهداف زيادة دعم المستحقين.

- **المقابل المالي على الوافدين:** تهدف هذه المبادرة إلى تشجيع توطين الوظائف من خلال سد فجوة التكلفة بين العاملين الوافدين والسعوديين في القطاع الخاص. ويتم تحقيق ذلك من خلال فرض مقابل مالي شهري على منشآت القطاع الخاص عن كل عامل وافد لديها بالاستناد إلى عدد الوافدين في المنشأة. إذ تتحمل المنشأة التي لديها عدد الوافدين يفوق عدد السعوديين مقابل مالي أعلى مقارنة بالمنشأة التي لديها عدد الوافدين أقل من أو يساوي عدد السعوديين. هذه المبادرة دخلت حيز التنفيذ منذ شهر يناير ٢٠١٨م.

- **جانب النفقات:** من أهم الإصلاحات على جانب النفقات: إنشاء مركز تحقيق كفاءة الإنفاق، ودعم الإنفاق الاجتماعي، وتنمية القطاع الخاص، ورفع كفاءة إدارة المالية العامة بما في ذلك تطوير الإطار المالي على المدى المتوسط والتحول الرقمي في التعاملات الحكومية. وفيما يلي مزيداً من التفاصيل عن هذه الإصلاحات:

- **مركز تحقيق كفاءة الإنفاق:** يشكل الغرض الذي أنشئ هذا المركز من أجله أحد أهم الإصلاحات التي تعمل الحكومة عليها لرفع كفاءة الإنفاق بشقيه التشغيلي والرأسمالي. إذ يوجد العديد من الجهات الحكومية التي تتجاوز الإنفاق المخصص لها في الميزانية المعتمدة دون تحسن كبير في جودة المخرجات أو العائد الاقتصادي المتحقق من ورائها. لذا يعمل المركز على تحليل ميزانيات الجهات الحكومية ومراجعة للتكاليف التشغيلية والرأسمالية لتحقيق وفورات يتم بها تمويل مشاريع أخرى. كما يوفر المركز الدعم اللازم للأجهزة الحكومية لتمكينها من الالتزام بسقوف الإنفاق المخصصة لها في الميزانية من خلال تطوير آليات واقتراح سياسات وخطط تنفيذية ترفع كفاءة الإنفاق والتخطيط المالي. إضافة إلى مراجعة تقديرات تكاليف المشاريع والبرامج المستقبلية وما يترتب عليها من تكاليف تشغيلية لهدف إيجاد فرص وفر تمكن الحكومة من إدارة النقد بشكل أفضل وزيادة الخدمات بتكلفة أقل.

- **الإنفاق على الدعم الاجتماعي:** شكل الإنفاق الاجتماعي في المصروفات الفعلية للدولة بنهاية العام ٢٠١٧م ما نسبته ٣٧ % من إجمالي الإنفاق الحكومي، شاملاً الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية بنسبة ١٤ % والتعليم بنسبة ٢٣ % من إجمالي الإنفاق الحكومي. وتشكل هذه النسب حتى منتصف هذا العام ١٨ % و٢١ % على التوالي. وحتى تحقق المملكة أهدافها في دعم الإنفاق الاجتماعي، أطلقت مؤخراً عدة برامج لتحسين جودة الخدمات المقدمة وأهمها برنامج "حساب المواطن" الذي تهدف الحكومة من خلاله إلى التحول من الدعم السلعي إلى تقديم تحويلات مالية مباشرة موجهة للمستحقين للحد من أثر المبادرات التصحيحية. هذا ويرتبط حجم الدعم المخصص للحساب بتغير تكلفة الإصلاحات المعلنة في أسعار الطاقة. كما تعمل الحكومة على تطوير برامج التوظيف وتحفيز الباحثين عن عمل مثل: (طاقات، حافز، ساند).

- **تنمية القطاع الخاص:** هناك العديد من المبادرات المهمة التي تم البدء بها لدعم وتنمية القطاع الخاص بما يدعم الدور المنوط به في التوظيف وزيادة فرص العمل. وتشمل هذه المبادرات تسهيلات إجرائية وقانونية في مجال إنشاء بعض الأنشطة التجارية. كما تعمل هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الأجهزة الحكومية الأخرى على تنسيق ودعم الجوانب التنظيمية واللوجستية التي تخدم تلك المنشآت. كما تم رفع رأسمال مجموعة من الصناديق لتوسيع خيارات التمويل أمام القطاع الخاص. وفي نفس الاتجاه تساهم المشروعات الضخمة التي تم الإعلان عنها في إتاحة فرص استثمارية واعدة للقطاع الخاص والقطاع المالي. ولدعم القطاع الخاص تم إعداد خطة تحفز القطاع الخاص رصد لها حوالي ٢٠٠ مليار ريال في المدى المتوسط. وهو برنامج يستهدف تعزيز القدرات التنافسية للقطاع الخاص وتطوير الصناعة المحلية لدعم تطلعات "رؤية ٢٠٣٠" بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال المحلية وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي.

- **تطوير كفاءة إطار إدارة المالية العامة:** أنشأت الدولة العديد من الوحدات المتخصصة لتدعيم عملية اتخاذ القرار وتطوير إدارة المالية العامة، وتشمل أبرزها: وحدة السياسات المالية والكلية، مكتب إدارة الدين العام، مكتب تحقيق التوازن المالي، ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق، كما أطلقت عدة برامج لدعم عملية التخطيط المالي في المدى المتوسط والوصول إلى الاستدامة المالية الداعمة للاقتصاد المحلي من خلال تبني عدة مبادرات تسعى إلى توجيه الإنفاق الحكومي بالشكل الأمثل لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال العمل على التخصيص الأمثل للموارد وإدارتها بكفاءة وفعالية ووضع سقوف للنفقات على مستوى الجهات الحكومية، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية وتحسين عمليات تحصيل الإيرادات العامة للدولة.

- **إطار المالية العامة متوسط المدى:** عملت وزارة المالية ممثلة في وحدة السياسات المالية والكلية على تطوير كفاءة الإدارة المالية عن طريق إعداد إطار للمالية العامة متوسط المدى. من خلال هذا الإطار يتم وضع سقوف للنفقات مقروناً بالأولويات الاستراتيجية المالية والاقتصادية. كما تقوم بعمليات التنبؤ بحجم الإيرادات في اطار اقتصادي بما يمكنها من تحقيق مستهدفاتها متوسطة المدى، والوصول إلى ميزانية متوازنة بحلول العام ٢٠٢٣م. كما تم العمل على إعداد حوكمة شاملة للالتزامات المالية على الدولة، وتطوير إطار إدارة المخاطر المالية، وإعداد قواعد للمالية العامة مستفيدة من النماذج المالية والاقتصادية التي تم تطويرها لهذا الغرض.

- **تطوير استراتيجية الدين العام على المدى المتوسط:** عملت وزارة المالية ممثلة في مكتب إدارة الدين العام على تحديث إستراتيجية الدين العام متوسطة المدى وتهدف إلى الإسهام في تطوير وتحديد سياسة الدين العام وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط

والبعيد لضمان استدامة وصول المملكة الى مختلف أسواق الدين العالمية وبتسعيرة عادلة ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر. كما تم العمل على عدة مبادرات تختص بتطوير و تعميق سوق الدين المحلي بشقيه الأولي والثانوي وبناء الركائز الأساسية في استراتيجية الحكومة الهادفة إلى جعل أسواق المملكة قوة استثمارية عالمية.

- **التحول الرقمي:** انطلاقاً من "رؤية ٢٠٣٠ "واستراتيجية وزارة المالية للتحول الرقمي نحو الحكومة الإلكترونية وتطبيق أفضل الممارسات الدولية، أطلقت الوزارة منصة (اعتماد) الرقمية في ٢١ يناير ٢٠١٨م لهدف تمكين الجهات الحكومية من إدارة مواردها المالية بفاعلية وحوكمة الدورة المستندية، بالإضافة إلى زيادة الشفافية من خلال إتاحة الفرص للقطاع الخاص وتعزيز الرقابة وقياس الأداء. وتحتوي منصة (اعتماد) على خمس باقات أساسية وهي: "إدارة الميزانية، وإدارة المنافسات والمشتريات، وإدارة العقود والتعميدات، وإدارة المدفوعات، وإدارة الحقوق المالية لموظفي الدولة".

وتحتوي هذه الباقات على أكثر من ٢٠ خدمة متكاملة على أسس محاسبية بحيث تضمن الالتزام بالميزانيات المعتمدة وعدم الدفع إلا بعد تسجيل العقود والحصول على رقم مرجعي لـ (أمر الشراء).

وخلال الشهور الستة الأولى من تطبيق منصة (اعتماد)، قامت كافة الجهات الحكومية بالتسجيل وتجاوز عدد مستخدمي الجهات الحكومية ١١ ألف مستخدم، وتم طرح أكثر من ٢٠ ألف منافسة وعملية شراء مباشر، وتسجيل أكثر من ١٤ ألف عقد وتعميد. وقام القطاع الخاص بتقديم أكثر من ٣٥ ألف عرض إلكتروني. ولا تزال وزارة المالية تعمل على زيادة مستوى تفعيل منصة (اعتماد) وتنظيم ورش عمل لتدريب المستفيدين وإدارة التغيير ومعالجة الملاحظات.

أهم التحديات المالية والاقتصادية في المدى المتوسط:

- تقلبات أسعار النفط العالمية.
- معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي.
- تباطؤ الاقتصاد العالمي.

عوامل إيجابية على الاقتصاد الوطني:

على الرغم من المخاطر المشار إليها إلا أن هناك عدد من العوامل الإيجابية التي يتوقع أن تنعكس إيجاباً على أداء الاقتصاد المحلي، ومنها:

- ارتفاع الإنفاق الاستثماري في الميزانية.
- رفع مشاركة المرأة في سوق العمل.
- مبادرات تحسين جودة الحياة التي من شأنها أن ترفع مستوى رفاهية المواطن.
- النتائج المتوقعة لتنفيذ برنامج التخصيص من زيادة لفرص القطاع الخاص الاستثمارية في الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة ورفع نسبة السعودة.
- تأثير بدء العمل على بعض المشروعات الكبرى مثل مشروع البحر الأحمر ومدينة نيوم على الأداء الاقتصادي.
- انطلاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية والذي يعتبر من أهم برامج تحقيق الرؤية في دعم التنويع الاقتصادي.
- المبادرات والمشاريع التي يمكن أن تحقق نسب أعلى في معدلات النمو الاقتصادي غير النفطي مقارنة بالتقديرات الحالية.
- الاستقرار السياسي الذي تشهده المملكة واستقرار السياسات المالية والاقتصادية والإصلاحات الإدارية والشفافية في برامج الحكومة مما يحفز نمو الاستثمارات والتوظيف على المدى المتوسط.

الخاتمة

تمثل الميزانية العامة للدولة حجر الزاوية أو المحور الأساسي في نظام المحاسبة الحكومية، فبدون الميزانية العامة يصعب على الجهاز الحكومي القيام بمراجعة وتحقيق أهدافه، فالميزانية هى بمثابة وثيقة قانونية تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة، وتخول بموجبها الوحدات الحكومية بالإنفاق على الأغراض المخططة، وذلك ضمن إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة.

..... وفى الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولى عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.